

المحاضرة رقم 06: التغير الثقافي

تمهيد

إن التغير الثقافي ظاهرة طبيعية وقديمة قدم الوجود الإنساني، ولا يمكن بأي حال أن نجد مجتمعا استاتيكيًا ثابتا على الإطلاق، وحتى المجتمعات المغلقة أو المحافظة خاضعة لحقيقة التغير الثقافي على المدى البعيد، وتدل الاكتشافات الأثرية على هذه الحقيقة، حيث يشمل التغيير العناصر المادية للثقافة بلا استثناء، كما يشمل الجوانب اللامادية أيضا، مثل الأفكار والمعتقدات والسلوكيات والعادات.

ويُعدّ التغير الثقافي من أبرز الظواهر السوسيوأنثروبولوجية التي حظيت باهتمام واسع من طرف الباحثين، نظراً لارتباطه الوثيق بحركية المجتمعات وتحول أنساقها الفكرية والاجتماعية والحضارية. فالثقافة، بوصفها نتاجاً إنسانياً متراكماً، لا تعرف الثبات أو الجمود، بل تخضع باستمرار لعوامل داخلية وخارجية تُعيد تشكيل مضامينها ووظائفها ومعانيها. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه المحاضرة إلى مقارنة مفهوم التغير الثقافي وبيان علاقته بالتغير الاجتماعي، مع تحليل أبرز العوامل المؤدية إليه، كالاكتشاف والاختراع والانتشار ووسائل الاتصال، إضافة إلى توضيح ارتباطه بالتنظيم الاجتماعي والتطور الحضاري. كما تتناول المحاضرة أهم الاتجاهات والنظريات السوسيوولوجية والأنثروبولوجية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، في إطار فهم أعمق لدينامية الثقافة وتحولاتها عبر الزمن.

أولاً: مفهوم التغير الثقافي Cultural chagement

يقصد بالتغير الثقافي ذلك التحول الذي يحصل في فروع الثقافة، مثل الفنون والقانون والفلسفة...، ويشتمل أيضا على التغير الاجتماعي، فالعلاقة بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي هي علاقة تضمن واحتواء، حيث يعد كل تغير اجتماعي تغيرا ثقافيا بالضرورة، بينما لا يعد كل تغير ثقافي تغيرا اجتماعيا بالضرورة، فالثقافة أعم من المجتمع، وإذا كان التغير الاجتماعي يتضمن تغيرا على مستوى البنى والأدوار والعلاقات، فإن التغير الثقافي يشمل المعايير والمعتقدات والقيم والسلوكيات التي تنتج تلك الأدوار وتحددها.

❖ **التغير الاجتماعي:** يتحقق التغير الاجتماعي بفعل تفاعل عوامل عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تتداخل فيما بينها وتتبادل التأثير، ويرى **أنتوني غدنز** أن التغير الاجتماعي عبارة عن تحول للبنى الأساسية للمجتمع، وهو ظاهرة ملازمة له، وبما أن النظم الاجتماعية متداخلة وظيفيا وبنائيا، فإن ذلك يعني أن كل تغيير يمس كل بناء فرعي سيؤثر على بقية الأبنية الأخرى ويغيرها، وهذا ما يترجم في كافة مناحي الحياة بدرجات متفاوتة

ثانيا: عوامل التغير الثقافي

1. الاكتشاف Discover:

يعد الاكتشاف إضافة جديدة للمعرفة الإنسانية، وهو عبارة عن إدراك لأشياء موجودة بالفعل ولكن كان الإنسان غافلا عنها أو عاجزا عن إدراك حقيقتها، مثل اكتشاف الدورة الدموية، ولا يكون الاكتشاف عاملا فاعلا في التغير الثقافي إلا إذا استخدمه أفراد المجتمع.

2. الاختراع Invention:

يرى الدارسون أن الاختراع لا يشمل الجوانب المادية من الحضارة فقط، بل يتعداه إلى الجوانب اللامادية، ويعتقد ويليام أوغبرن أن الاختراع هو مفتاح التغير الثقافي، حيث أن الثقافة تعتبر وليدة الاختراع أصلا، ويعرف ميرل Merrill الاختراع بأنه دمج لسمتين ثقافيتين موجودتين بالفعل أو أكثر، مما ينتج عنه زيادة في المحصلة الثقافية للمجتمع، فيكون ما يستحدث من هذه العملية اختراعا لأنه لم يسبق له وجود في الثقافة، ويمكن أن تكون الاختراعات مادية مثل القوس والرمح والهاتف والسيارة والطائرة... أو غير مادية مثل اختراع المؤسسات والهيئات، ويعتمد الاختراع على وسائل وعناصر هي موجودة بالفعل سابقا، أي أنه لا يوجد اختراع يأتي من العدم، بل يجب أن تتوفر خبرات وإمكانيات واختراعات سابقة (مقدمات)، وكلما ازدادت عملية التراكم الثقافي كلما زادت الاختراعات.

3. الانتشار Defussion:

إن معظم التغيرات الثقافية التي تطرأ على المجتمعات، إنما تحدث بفعل الانتشار، وتكون عملية الانتشار من مجتمع إلى آخر مثلما يمكن أن تكون داخل المجتمع نفسه عبر انتشار الخصائص الثقافية لجماعة نحو جماعات أخرى، مثلما انتشرت بعض الأنواع الموسيقية في العالم خارج نطاق مجتمعا الأصلي، فموسيقى الجاز مثلا انتشرت أولا بين الجماعات الأمريكية، ثم انتقلت في مرحلة أخرى وانتشرت نحو جماعات غير أمريكية، ويعد انتشار الثقافة انتشارا انتقائيا، حيث يمكن للجماعة الثقافية أن تختار عناصر ثقافية محددة من ثقافة أخرى وترفض عناصر أخرى، مثل أن تختار الطعام الهندي وتترك عقائدهم.

وقد تحصل التعديلات على الثقافة خلال عملية الانتشار، على إحدى مستويات الشكل أو الوظيفة أو المعنى، أو على كلها، ويميز الدارسون السوسيوولوجيون والأنثروبولوجيون بين ثلاث عمليات منفصلة للانتشار:

❖ **الانتشار الأولي:** يحدث بسبب الهجرة، ويشمل الأسباب العفوية للانتشار، كالذي يحصل بسبب التفاعل بين المنتمين

لثقافات مختلفة، كالذي يحدث بين المهاجرين والسكان المحليين.

❖ **الانتشار الثانوي:** يتمثل في النقل المباشر لعناصر ثقافية محددة من مكان إلى آخر، مثل نقل التكنولوجيا من بيئة

متقدمة إلى بيئة نامية.

❖ **انتشار الأفكار:** وهي العملية التي تحدث بهدوء بعيدا عن الصدام المباشر، مثل انتشار دعوات الحرية والمساواة وحقوق الإنسان، وكل ما يصنف في باب الفكر.

ويجدر بالذكر أن هناك جدلا بين الدارسين الانتشاريين والتطوريين حول سبب التشابه في السمات الثقافية، حيث يعزو الانتشاريون هذا التشابه إلى انتقال السمات الثقافية بين المجتمعات، بينما يرى التطوريون أن التشابه يعود إلى ارتقاء كل مجتمع بناء على استعادته الفطرية المشتركة بين جميع البشر ومقتضيات بيئته.

ويحدث انتشار الثقافة بشكل مباشر من خلال الاحتكاك بين الجماعات البشرية بسبب الهجرات والحروب والتجارة والسياحة، أو بشكل غير مباشر من خلال وسائل الاتصال التقليدية أو المعاصرة. ويتمخض عن هذا حدوث ما يسمى **بالاستعارة الثقافية Cultural Borrowing** الذي يمكن توصيفه على أنه نوع من التجديد الثقافي، وكنتيجة للاتصال الثقافي يستعير المجتمع أنماطا ثقافية وسمات تترجم في العادات والأفكار، وقد لا تنتقل العناصر الثقافية كاملة، لأن الثقافة المحلية تستخدم مرشحها في انتقاء بعض الخصائص وترك الأخرى، أو بنقل الجانب الشكلي دون مضمونه أو اعتماد المضمون دون الشكل، وتجرد الإشارة هنا إلى أن انتقال السمات الثقافية لا يعني أن المجتمع المستقبل يسير نحو التشابه مع المجتمع الأصلي لتلك السمات، بل قد تؤدي هذه السمات إلى حدوث نزاعات اجتماعية بسبب التصادم الذي يبقى احتمال قيامه كبيرا بين الخصائص الثقافية المتعارضة أو المتضادة بين المجتمعين.

4. وسائل الاتصال الإعلامي:

تمثل وسائل الاتصال الحديثة عنصرا رئيسيا في التغيير الثقافي اليوم، حيث تساهم في التعريف بضروب متعددة من المعارف والخصائص الثقافية، خاصة بالنسبة للمجتمعات المتقدمة، فوسائل الإعلام ليست أداة لنشر العلوم والمعارف للجمهور فقط، بل هي وسائل لنشر الثقافات والأفكار، التي قد تهدد الثقافة المحلية للمتلقي، وهذا ما يدفعنا إلى مراجعة التراث السوسيوأنثروبولوجي حول انتشار الثقافة، فهناك طرح جديد يفرض نفسه بقوة يتعلق بوسائل الاتصال الجديدة، ينبغي الإلتفات إليه.

ثالثا: التغيير الثقافي وعلاقته بالتنظيم الاجتماعي والتطور الحضاري:

1. علاقته بالتنظيم الاجتماعي:

كما أسلفنا الذكر فإن التغيير الاجتماعي مضمن في التغيير الثقافي، فهو حركة تشمل الأبنية والأدوار والوظائف الاجتماعية والعلاقات، وهو نتيجة للتغيرات الثقافية التي تحصل على مستوى الأفكار، فتترجم على مستوى التنظيم الاجتماعي، ويحدث التغيير الثقافي بفعل التراكم المستمر للعوامل المخترعة والمستعارة، عبر أربعة مراحل:

- ❖ يطرأ دخول لعامل جديد ينتشر على مستوى البناء الاجتماعي الذي يدور مداره، فيندمج مع حلقة الأدوار والوظائف الخاصة بذلك البناء ويصبح عاملا فيها، فتصطبغ الوظيفة الكلية للبناء بمميزات العامل الجديد، فيصبح جزءا منها.
- ❖ أثناء عملية قيامه بدوره يمكن للعامل الجديد أن يؤدي إلى نشوب صراع بينه وبين العوامل المحلية التي تؤدي نفس الدور، وذلك ما يؤدي إما إلى القضاء على أحدها أو الاندماج معه وإحداث تغيير على خصائص هذا العامل.
- ❖ يؤدي انتشار هذا العامل الجديد إلى تغير مظاهر الثقافة القائمة، فبعد تجاوز الصراع تحاول التكيف معها واستيعاب السمة الجديدة.
- ❖ يصبح العامل الجديد جزءا من البناء الذي اندمج فيه، وتستمر دينامية الثقافة لتتضمن عمليات مستمرة لعوامل عديدة تدخل وتخرج في نفس الوقت من النسق الثقافي العام.

2. علاقته بالتطور الحضاري:

يعتبر التطور الحضاري ضمن نفس المفاهيم المتعلقة بالتغير الاجتماعي والثقافي، وتشير كلمة التطور إلى وجود تغير باتجاه معين، ويكون الشيء المتطور ملازما لفكرة الأحدث دائما مقارنة بما فهو غير متطور، فالتغير الحضاري له بعد فلسفي لامادي، فالإنسان بما أنه صانع للثقافة، فهو يصنعها حسب متطلبات عيشه وما تقتضيه بيئته التي يعيش فيها، وهذا بناء على مقدراته العقلية والحسية، ويظهر جليا اتجاه هذا المفهوم إلى المعنى الإيجابي للتغيير، ولذلك كان التغير الاجتماعي أشمل منه لأنه يحتمل السلبية كذلك.

رابعا: النظريات المفسرة لتغير الثقافي:

لم تكن جهود السوسيوولوجيين والأنثروبولوجيين في دراسة الثقافات والظواهر المرتبطة بها مجرد اجتهادات اثوغرافية متناثرة، بل كانت دراسات رصينة قدمت لنا صورا دقيقة وتفسيرات متمحصنة حول الظواهر الثقافية التي من بينها التغير الثقافي، ويمكن تقسيم الجهود النظرية في هذا الخصوص إلى قسمين، قسم عرف بالنظريات التطورية وقسم آخر عرف بالنظريات الحتمية.

1. النظريات التطورية:

فسرت هذه النظريات عملية التغير الثقافي اعتمادا على مبدأ المماثلة البيولوجية، متأثرة بكتاب "أصل الأنواع" لتشارلز داروين، وتأسس هذه النظريات من أجل تفسير التغير الثقافي على قاعدتين أساسيتين:

- ❖ الطابع المحافظ للثقافة: تحدث سيمر Sumner في كتابه "الطرائق الشعبية Folkways" بإسهاب عن هذه القاعدة، حيث يرى أنه علينا أن نتصور أن العرف مفهوم شامل للممارسات على اختلاف تجلياتها، الأخيرة التي

تغطي حياتنا بكامل أوجهها، وتخدم مصالحنا بكل تفرعاتها، وتحمل بين طياتها مبررات وجودها، كما تتمتع بالقدرة على إعادة إنتاج ذاتها وتفسر الحياة وتقدم فلسفة أخلاقية للخير والشر، وتقدم إجابات وافية عن مشكلات حياتنا وتحدياتها، ولذلك فمن الصعب إحداث تغيير ثقافي مقصود أو إعادة إنتاج ثقافة ما ولم تتوفر فيها هذه المعطيات، لتجعلها أكثر قابلية للوجود.

وفي نفس السياق، يقدم أوجبرن من خلال نظريته "التخلف الثقافي" رأيه في الموضوع، مؤكدا الطابع المحافظ للثقافة، ويميز بين الجانب المادي واللامادي للثقافة، ويوضح أن هناك توافق كبير بين العناصر اللامادية للثقافة والظروف المادية، ويضرب مثلا بالحكومات، حيث تعتبر الأخيرة جزءا لاماديا يصيغ القوانين والإجراءات التي تنظم استخدام السيارات مثلا أو الأرض باعتبارها عناصر مادية، ولكن المشكلة تظهر عندما تتفاوت سرعة تغير الظروف المادية مع سرعة العناصر اللامادية للثقافة، حيث لا تستطيع الأخيرة مواكبة سرعة تطور الظروف المادية، ما يجعلها غير قادرة على تطوير أنماط ونظم من الثقافة اللامادية التي تمكنها من إدارة تلك الظروف المادية، ولذلك تقترح نظرية التخلف الثقافي أن نزيد في سرعة تطور العناصر اللامادية لتواكب سرعة تطور الجانب المادي.

❖ **تحديد المراحل التطورية للتغيير الثقافي:** اهتم الدارسون بالأشكال البدائية والحديثة للحياة، وقدم أوغست كونت مساهمته في إطار نظرية تطورية للثقافة البشرية من خلال ما سماه قانون المراحل الثلاث (اللاهوتية، الميتافيزيقية، الوضعية)، حيث تعكس كل مرحلة من هذه المراحل أنماط من التفكير والشعور والسلوك، التي تختلف عن المراحل الأخرى.

وقد قدم السير هنري مين Henry Maine اقتراحه في هذا الموضوع عبر كتابه "القانون القديم" الصادر سنة 1906، حيث تتمثل رؤيته في أن هناك شكلان مختلفان للثقافة، شكل بدائي يقوم على فكرة المكانة والمركز، وشكل حديث يحكمه مبدأ العقد، وليقدم لنا مثلا عن هذين المبدئين ذكر لنا الأشكال البدائية والحديثة للزواج، حيث تعتبر الزوجة ملكية خاصة للزوج في الشكل البدائي، شأنها في ذلك شأن مختلف الممتلكات الأخرى للزوج، بينما يمنح الشكل الحديث للزوجة حرية أكبر، حيث يمكنها فسخ العقد لأن العلاقة قائمة على مجموعة من الالتزامات المتبادلة بينهما، ويوثقها العقد.

ويرى هربرت سبنسر Herbert Spencer أن المجتمع البدائي مجتمع تغلب عليه الأنانية والحدية، وبالتالي فإن الحياة تجه عنده نحو مزيد من الاختلاف والتباين واللاتجانس، أي نحو الأخلاق الغيرية، ويوافق على هذا دوركايم Durkheim ولكنه يخالفه في مسألة أنانية المجتمع البدائي، ليصف الرجل البدائي بفرط الغيرية، أي أنه يتميز

بضمير جمعي قوي وعنيف، على عكس المجتمع الحديث الذي يرى دوركايم أنه يتجه نحو الفردانية، وقد يصل إلى عبادة الذات.

وقد لاقت النظريات التطورية نقدا لاذعا من عديد الدارسين بعد أن ازدادت الدراسات المتعلقة بالثقافة وتوصل باحثون جدد بخلاصات أكثر دقة وحيادية، خاصة ما تعلق بوحدة النموذج البدائي والتسليم بتخلفه، بحكم اكتشاف قبائل بدائية كانت لها أنظمة ثقافية أكثر تطورا وتحديدا من قبائل أخرى تعيش نفس ظروفها، مثل أنظمة القرابة والمصاهرة.

2. النظريات الشرطية (الاحتمية):

منطلق هذه النظريات أن تطور الثقافة يبقى مجرد احتمال أمام إمكانية عدم تطورها أيضا، فتطور الثقافة حسب رواد هذا الاتجاه يتوقف على وجود مجموعة من الظروف والعوامل التي تؤدي إلى التغيير، فاهتمام هذه النظرية كان منصبا على نسبة العوامل التي تؤدي إلى التغيير ومدى قدرة كل واحد منها على إحداثه، وتتعدد أشكال الاحتميات، فعلى سبيل المثال تلعب الاحتميات الاقتصادية على التغييرات التي تطرأ على أنماط تنظيم النشاط الإنتاجي، ولذلك دور كبير في التغيير الثقافي، وفي ذات السياق يرى ماركس أن العلاقات بين الأفراد في إطار إنتاجهم لوسائل عيشهم، هي المؤثر الحقيقي والأساس في كل مجتمع، ولهذا فإن الجانب الإقتصادي هو المحدد الرئيسي للثقافة، طالما أنه المعيار الرئيسي لضبط العلاقات بين الأفراد، ولهذا يرتبط التغيير بالوسائل الفنية المتوفرة للإنتاج، ومنه استنتج الدارسون الأنثروبولوجيون خاصة تصنيف الثقافات على أساس نمط الإنتاج، إن كان يعتمد على الصيد أو الرعي أو الزراعة مثلا.

ولكن كغيرها من النظريات لاقى هذا الاتجاه انتقادات كثيرة، فمن غير الممكن أن يكون التغيير رهينة عامل واحد مثلا، ولهذا تدخل الاتجاه الذي يقول بالعوامل المتعددة، كما أن هناك احتمالية التغيير الداخلي الذي يحدث بفعل الاختراع والاكتشاف خاصة إذا كانت البيئة مساعدة عليه ودافعة إليه ومسلمة به، كما يمكن للاحتكاك الخارجي مع الثقافات الأخرى أن يلعب نفس الدور، ما يعني حدوث انتشار ثقافي.

وأيا يكن فإن الدارسين في الوقت الراهن يميلون إلى رفض كلا النمطين من النظريات، فيرفضون ما اقترحه الحتميون من ربط التغيير بعامل واحد، كما يرفضون التبسيط المبالغ فيه للتطوريين لهذه الظاهرة وحصرها في مجرد مراحل تطورية، بينما هي أدق وأعمق بكثير، ولهذا استقر التفكير السوسيوأنثروبولوجي اليوم على تجاوز ما سبق والاهتمام أكثر بالعوامل المباشرة المؤدية إلى حدوث تغييرات بعينها، بدراسات تتبعية راهنية، بعيدا عن البحث في الأسباب الأولى أو العلية للأشياء، وهي المساعي التي وجدت لها أرضية اتفاق ونتائج ملموسة على أرض الواقع.

خلاصة المحاضرة:

في ختام هذه المحاضرة، يتضح أن التغيير الثقافي يمثل عملية معقدة ومستمرة تعكس حيوية المجتمعات وقدرتها على التكيف مع الشروط التاريخية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة. فالثقافة لا تتغير بمعزل عن المجتمع، بل في تفاعل دائم مع تنظيمه الاجتماعي ومستوى تطوره الحضاري، حيث تتداخل العوامل الداخلية كالإبداع والاختراع مع العوامل الخارجية كالاحتكاك والانتشار ووسائل الاتصال الحديثة. كما بيّنت النظريات المفسرة للتغيير الثقافي، رغم اختلاف منطلقاتها، أن هذه الظاهرة لا يمكن اختزالها في عامل واحد أو مسار خطي بسيط، بل هي نتاج تفاعل متعدد الأبعاد. وعليه، فإن فهم التغيير الثقافي يظل مدخلاً أساسياً لفهم تحولات المجتمعات المعاصرة، واستشراف مسارات تطورها، مع ضرورة تبني مقاربات تحليلية مرنة تتجاوز التفسيرات الحتمية والتطورية الكلاسيكية نحو دراسات ميدانية أكثر عمقاً وواقعية.